



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع



## مجلس السلام 19 فبراير 2026: هندسة مرحلة ما بعد الحرب في غزة

بين إشكالية الشرعية ومعضلة التنفيذ في بيئة إقليمية مضطربة

أ. يوسف كامل خطاب  
باحث أول بمركز الخليج للأبحاث



@Gulf\_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25  
Gulf Research Center  
Knowledge For All

آليات انتقالية ذات طابع دولي، بما يسمح بإعادة تنظيم البيئة الحاكمة خلال المرحلة الانتقالية. وتعتمد الورقة منهج تحليل مؤسسي-سياسي يركز على بنية المجلس، وحدود تفويضه، وأنماط سلوك الفاعلين المحيطين به، بدل الاكتفاء برصد الوقائع المعزولة.

وتستند الورقة نظريًا إلى أدبيات الهندسة المؤسسية في سياقات ما بعد النزاعات التي ترى أن إعادة البناء المادي لا تنفصل عن إعادة توزيع السلطة والموارد بين الفاعلين المحليين والدوليين، كما تستفيد من مقاربات حوكمة ما بعد الصراع التي تفترض أن نجاح أي انتقال يتطلب تحقيق توازن دقيق بين الشرعية المحلية، والضبط الأمني، والاستدامة التمويلية. ومن هذا المنظور، يُفهم مجلس السلام ليس كآلية تمويلية فحسب، بل كأداة لإعادة تشكيل بنية الحكم عبر توظيف الموارد المالية كمدخل لإعادة ترتيب المجال السياسي والأمني.

وتُظهر تجارب انتقالية سابقة — مثل تجربة البوسنة والهرسك بعد اتفاق دايتون، أو كوسوفو تحت الإدارة الدولية — أن إعادة الإعمار حين تقترب من إعادة تصميم البنية الأمنية والإدارية، تتحول إلى عملية إعادة توزيع للسلطة أكثر من كونها إعادة بناء مادي. غير أن تلك التجارب تكشف أيضًا أن غياب التوافق المحلي الكافي أو وضوح المرجعية السيادية يؤدي إلى استمرار الهشاشة حتى في ظل حضور دولي كثيف. ومن ثم، فإن دراسة مجلس السلام تندرج ضمن هذا السياق المقارن الذي يختبر حدود الهندسة المؤسسية حين تُمارس في بيئات سياسية غير مستقرة.

وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أن مجلس السلام يمثل محاولة لتحويل الإعمار من استجابة إنسانية طارئة إلى أداة لإعادة تنظيم الحكم والأمن في غزة؛ غير أن نجاح هذا المسار يظل مشروطًا بقدرته على تقليص فجوة الشرعية، واحتواء التوازنات المحلية، وتأمين غطاء إقليمي ودولي مستدام.

لم يكن انعقاد مجلس السلام في ١٩ فبراير ٢٠٢٦ محطة دبلوماسية اعتيادية في مسار إدارة أزمة غزة، بل شكّل محاولة لإعادة صياغة معادلة ما بعد الحرب عبر إنشاء إطار مؤسسي يربط بصورة مباشرة بين إعادة الإعمار، والترتيبات الأمنية، وإعادة تنظيم الحكم في القطاع. فالمجلس لم يُقدّم بوصفه منصة تمويل إنساني تقليدية، بل كآلية انتقالية تسعى إلى إعادة هندسة المرحلة التالية للهدنة المعلنة في أكتوبر ٢٠٢٥، في سياق إقليمي يتسم بتعدد المرجعيات وتنازع الشرعيات وتنافس الفاعلين على مستقبل إدارة غزة.

وقد تزامن تأسيس المجلس مع تقاطع ثلاثة مسارات متشابكة: تثبيت وقف إطلاق النار، وإطلاق عملية إعادة إعمار واسعة النطاق، وإعادة ترتيب التوازنات السياسية والأمنية داخل القطاع. وبذلك تحوّلت مسألة الإعمار من شأن فني-مالي إلى إشكالية سيادية تتصل بسؤال مركزي: من يدير مرحلة ما بعد الحرب؟ وتحت أي مرجعية؟ وبأي بنية أمنية ضامنة؟



ويقصد بمفهوم «الهندسة المؤسسية» في هذه الورقة إعادة تصميم العلاقة بين التمويل والسلطة والأمن عبر

تم طرح اقتراح إنشاء مجلس السلام من قبل الرئيس الأمريكي ترامب في سبتمبر ٢٠٢٥، عندما أعلن عن خطته (ذات الـ ٢٠ نقطة) لإنهاء حرب إسرائيل على غزة.

ثم أوضح لاحقاً أن صلاحيات هذا المجلس، الذي سيتولى رئاسته بنفسه، ستتوسع لتشمل حل نزاعات أخرى في مختلف أنحاء العالم إلى جانب غزة، وهو الدور الذي كانت تضطلع به الأمم المتحدة بشكل تقليدي.

تلعب الولايات المتحدة الدور الرئيس والقيادي في مجلس السلام، فترأسه المجلس محصورة في الرئيس ترامب بشكل دائم، وغير محددة المدة – حسب ميثاق المجلس – وله صلاحيات واسعة تشمل: وضع جدول الأعمال، وتعيين أعضاء المجلس التنفيذي، وإنشاء الكيانات التابعة له، وتعديلها أو حلها، والموافقة على القرارات، واعتباره المرجع الوحيد لتفسيرها وتطبيقها والتصديق على تعديلها، وله وحده حق النقض (الفيتو)، والتحكم في عضوية المجلس عبر دعوة الدول أو إنهاء عضويتها؛ بل منحه أيضاً سلطة حل المجلس بالكامل، وهذا ما يجعله المجلس مرتبباً كلياً بشخص الرئيس ترامب وخاضعاً لتقديراته؛ وهو ما يثير تساؤلات حول مستقبل المجلس بعد انتهاء ولاية الرئيس ترامب للولايات المتحدة مطلع عام ٢٠٢٩.

ويتولى المجلس الإشراف الاستراتيجي، فهو الذي يجمع الموارد الدولية، ويضمن المساءلة في تنفيذ الخطة الـ ٢٠ نقطة، بما في ذلك نزع سلاح حماس، نشر قوة الاستقرار الدولية (ISF)، والإشراف على إعادة الإعمار والأمن في غزة.

وتقود الولايات المتحدة هذه العملية، مع دعم من شخصيات مثل جاريد كوشنر ووزير الخارجية ماركو روبيو.

وقد تعهدت الولايات المتحدة في الاجتماع الافتتاحي يوم ١٩ فبراير ٢٠٢٦، بـ ١٠ مليارات دولار كمساهمة أولية لدعم عمليات المجلس (قد يحتاج موافقة الكونغرس). وعلى الرغم من أن هذا التعهد يتجاوز التعهدات المجموعة من الدول الأخرى (٧ مليارات دولار من ٩ دول)؛ إلا أنه يعد «صغيراً» مقارنة بتكاليف الحرب.

ويُعتبر الدور الأمريكي في إنشاء المجلس وتحديد مهامه الحالية والمستقبلية دوراً محورياً وشخصياً (مرتبطاً بالرئيس ترامب مباشرة)، مما أثار انتقادات بأنه يمنح الولايات المتحدة نفوذاً مفرطاً، وبخاصة مع غياب تمثيل فلسطيني حقيقي في المجلس.

### اعتراف مجلس الأمن بمجلس السلام

في نوفمبر ٢٠٢٥، أقر مجلس الأمن الدولي قراراً صاغته الولايات المتحدة يعترف بمجلس السلام، كإدارة انتقالية مؤقتة «ستضع الإطار العام وتنسق التمويل لإعادة إعمار غزة» بموجب خطة ترامب، إلى حين إصلاح السلطة الفلسطينية بشكل مرض.

وفوض القرار مجلس السلام بنشر قوة استقرار دولية مؤقتة في غزة، مع حصر نطاقها في غزة وحتى نهاية عام ٢٠٢٧ فقط.

ويلزم التفويض مجلس السلام بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن، المؤلف من ١٥ عضواً، كل ستة أشهر عن التقدم المحرز.

وعندما طُرح القرار على مجلس الأمن امتنعت كل من الصين وروسيا عن التصويت، معللتين بأن القرار لم يمنح الأمم المتحدة دوراً واضحاً في مستقبل غزة.

وبعيداً عن غزة، فإن السلطة القانونية أو أدوات الإنفاذ التي قد يتمتع بها مجلس السلام – المزمع إنشاؤه آنذاك – أو كيف سيتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لم تتضح بعد.



## الإعلان عن تأسيس المجلس وتعيين أعضائه

وفي ٢٢ يناير ٢٠٢٦، أعلن الرئيس ترامب عن تأسيس المجلس، وذلك خلال مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا.

وقدّم ترامب حينها مجلس السلام بوصفه إطارًا دوليًا جديدًا يهدف، في مرحلته الأولى – بحسب ادعائه – إلى متابعة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن في قطاع غزة في أكتوبر ٢٠٢٥، بعد عامين من حرب الإبادة الشاملة التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في القطاع.

وفي الشهر نفسه، يناير ٢٠٢٦، أعلن البيت الأبيض عن تعيين كل من: وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو والمبعوث الخاص لترامب، ستيف ويتكوف، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز وجاريد كوشنر، صهر ترامب، أعضاء في المجلس التنفيذي التأسيسي لمجلس السلام.

## عضوية الدول في المجلس وشروطها:

بعد الإعلان عن تأسيس المجلس، تم توجيه الدعوة للعديد من دول العالم للانضمام إلى عضويته – المؤقتة والدائمة – وقد نص ميثاق المجلس على أن تستمر مدة العضوية للدول المنضمة إليه ثلاث سنوات؛ مع إمكان أن تصبح تلك العضوية دائمة، للدول التي تلتزم بدفع مليار دولار سنويًا.

واستجابت لدعوة الانضمام للمجلس دول عديدة (٤٥ دولة)، منها: حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط؛ ومن بين هؤلاء إسرائيل والسعودية وقطر ومصر. وانضمت أيضا البحرين والأردن والكويت والمغرب وتركيا والإمارات.

ومن باقي أنحاء العالم انضمت كل من: ألبانيا والأرجنتين وأرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وبلغاريا وكمبوديا والسلفادور والمجر واندونيسيا وكازاخستان وكوسوفو ومنغوليا وباكستان وباراجواي وأوزبكستان وفيتنام.

## الرافضون للمجلس وحججهم

وفي مقابل الدول التي وافقت على الانضمام للمجلس، رفضت دول أخرى كثيرة الانضمام؛ منهم حلفاء غربيون رئيسون لواشنطن، حيث أعلن قادة بريطانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والنرويج والسويد رفضهم؛ كما رفضت قوى كبرى في الجنوب العالمي، مثل البرازيل والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا، عرض الانضمام.

كذلك لم تنضم إليه الصين وروسيا، للعل التي أبدتها كل منهما عندما امتنعتا عن التصويت على قرار إنشاء مجلس السلام عندما طرح للتصويت عليه في مجلس الأمن. ورفضت البرازيل والمكسيك الانضمام للمجلس. وتنوعت علل الرفضين للانضمام، فرفضت فرنسا وألمانيا لأن المجلس يمنح رئيسه صلاحيات كبيرة، تتعارض مع توازن القوى؛ ورفضت النرويج لاستقلال المجلس عن الأمم المتحدة، ورفضت أوسلو لأن المجلس لا يتوافق مع القانون الدولي؛ ورفضت اسبانيا لكونه يعطي نفوذًا أكبر لأمريكا بدل القرار الجماعي. ورفضت البرازيل والمكسيك لغياب الفلسطينيين عن عضوية المجلس. ولم ينضم الغاتيكان، مشيرًا إلى أن إدارة الأزمات يجب أن تكون من اختصاص الأمم المتحدة، وليس مجلس السلام الأمريكي.

وأشار منتقدو المجلس أيضا إلى ضم بليز، نظرا لدوره في حرب العراق وتاريخ الإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط.

وخضع المجلس للتدقيق بسبب ضمه دولاً أدانت منظمات حقوق الإنسان على نطاق واسع سجلاتها في حقوق الإنسان، مثل بعض القوى في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى روسيا البيضاء والسلفادور.

وكانت هناك انتقادات خاصة لضم إسرائيل إلى مجلس مخصص للإشراف على الإدارة المؤقتة لغزة، نظرا للدمار الذي لحق بالقطاع الفلسطيني جراء الهجوم الإسرائيلي الذي أودى بحياة عشرات الآلاف وتسبب في أزمة جوع ونزوح كل سكان غزة، وأدى إلى اتهامات بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية.

وهكذا أثار المجلس عند تأسيسه جملة من الإشكاليات السياسية والقانونية، تتعلق بشرعيته الدولية، وطبيعة تمثيله، وحدود تفويضه.

فبدلاً من تعزيز النظام الدولي القائم على التعددية واحترام القانون الدولي، يبدو أن مجلس السلام يُطرح كأداة لتكريس منطق الهيمنة، عبر نقل ملفات النزاعات من مؤسسات دولية شرعية إلى إطار انتقائي تقوده الولايات المتحدة، وتتحكم في أجدته وأولوياته.



### المرحلة المتوسطة إلى الطويلة (حتى السنة العاشرة) ويتم خلالها:

- بناء ما يصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية إجمالاً، مع استثمار يزيد عن ٣٠ مليار دولار في البنية التحتية.
- تحقيق الحكم الذاتي الكامل لغزة، مع دمجها في الاقتصاد الإقليمي، وتطوير صناعات مزدهرة.
- تحويل غزة إلى «مركز استثماري» مع منطقة سياحية ساحلية تشمل ١٨٠ ناطحة سحاب، ومنتجعات شاطئية، وجزر محتملة، لتصبح «ريفيرا البحر المتوسط الجديدة».
- وتقام الريفيرا الجديدة في مناطق مثل مخيم الشاطئ، ورمال، ومخيم دير البلح، وأجزاء من المواصي؛ وتهدف إلى جذب الاستثمارات الخليجية وتحقيق نمو اقتصادي سريع.
- وفي هذا السياق يروج جاريد كوشنر لخطة بقيمة ٣٠ مليار دولار تركز على المنتجعات والمراكز التجارية.
- بناء ٣٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية إضافية، و٤٠-٥٠ فندقاً، و٢٠ منطقة صناعية، وملعب كرة قدم كبير، أكاديمية رياضية، وملعب مجتمعية؛ وسيتم تمويل المشاريع الثلاثة الأخيرة عبر الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA).

### المشاريع الرئيسية المخططة

- الإسكان والتنمية العمرانية: بناء ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية في رفح مع ٢٠٠ مدرسة و٧٥ مرفقاً طبياً، ومركز صناعي حديث في مدينة غزة.
- البنية التحتية: ميناء بحري جديد، ربما على جزيرة صناعية قبالة الساحل، لتسهيل التجارة؛ ومطار للطائرات الصغيرة قرب الحدود المصرية؛ معبر ثلاثي عند تقاطع الحدود المصرية والإسرائيلية؛ وإعادة تأهيل شبكات المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، المستشفيات، والمخابز، بالإضافة إلى إزالة الحطام وفتح الطرق؛ وحقول غاز بحرية، ومراكز لوجستية.
- الصناعة والتجارة: إنشاء مراكز صناعية حديثة في مدينة غزة، بما في ذلك مراكز بيانات، ومصانع تصنيع متقدم، ومناطق تجارية.
- تشمل مناطق مثل بيت حانون، وبيت لهيا (سابقاً زراعية)، والمدينة القديمة في غزة (بما فيها المسجد العمري الكبير وكنائس تاريخية)، وأجزاء من الشجاعة وزيتون. كما تشمل منطقة تجارة حرة مع الأردن لربط أسواق غزة مع الشرق الأوسط.

تقوم خطة الإعمار التي عُرضت في منتدى دافوس على تصور مرطلي يبدأ بإعادة بناء رفح كنقطة ارتكاز أولى، قبل التوسع شمالاً تدريجياً، في إطار زمني يمتد حتى عشر سنوات. وتتضمن المرحلة الأولى إعادة بناء واسعة للبنية السكنية والخدمية، مع استثمارات في البنية التحتية الأساسية، وربط غزة بشبكات إقليمية عبر مشاريع لوجستية ومناطق تجارية.

أما المرحلة اللاحقة فتستهدف تحويل القطاع إلى مركز اقتصادي وسياحي إقليمي، مع تطوير مناطق صناعية ومرافئ ومنشآت خدمية كبرى.

غير أن هذا التصور التنموي الطموح يبقى مشروطاً بالكامل بتحقيق الاستقرار الأمني ونزع السلاح وانتشار قوة الاستقرار الدولية، وهو ما يجعل الخطة، رغم طابعها الاقتصادي الظاهر، جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة هندسة المجال السياسي والأمني في القطاع. وفيما يلي بيان لمراحل تنفيذ خطة الإعمار وما تتضمنه كل مرحلة من مشاريع.

### المراحل الزمنية للخطة

الخطة مقسمة إلى مراحل زمنية محددة لتحقيق التنمية التدريجية:

المرحلة الأولى (السنوات الأولى - حتى السنة الثالثة)، ويتم خلالها:

- إعادة بناء رفح بالكامل كمدينة جديدة، مع بناء ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية لـ ٥٠٠,٠٠٠ شخص، في رفح ومناطق أخرى مثل شيخ رضوان، وصبرا، وتل الهواء، ومخيم النصيرات. واستثمار ٥ مليارات دولار في البنية التحتية.
- تقليل البطالة بشكل حاد من خلال توظيف مئات الآلاف في مشاريع الإعمار.
- توسيع «المناطق الآمنة»، عبر الاحتفاظ بشريط فارغ على طول الحدود مع مصر وإسرائيل لأغراض أمنية، حيث تبقى القوات الإسرائيلية حتى يتم التأكد من الاستقرار؛ وإنشاء «بوابة إبراهيمية» (Abrahamic Gateway) لربط غزة بمصر، إسرائيل، الأردن، السعودية، الإمارات، وصولاً إلى الهند وأوروبا.
- المناطق الأمنية: إصلاح أنظمة المياه، الطاقة، النقل، والأعمال التجارية.



• التعليم والصحة: إنشاء مناهج تعليمية جديدة تركز على «التسامح والكرامة والسلام»، ومستشفيات ومدارس جديدة.

• الأمن والحكم: نزع السلاح الكامل تحت شعار «سلطة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد». يشرف «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» (NCAG) على العمليات اليومية، وهي لجنة فلسطينية من خبراء تقنيين غير منتخبين، تحت إشراف مجلس السلام. كما ستُنشر قوة استقرار دولية (ISF) لضمان الأمن.

• التنمية الاقتصادية: تحويل غزة إلى «مدن معجزة حديثة» مثل تلك في الشرق الأوسط، مع جذب الاستثمارات الخليجية والدولية. يروج جاريد كوشنر لخطة بقيمة ٣٠ مليار دولار تركز على المنتجعات والمراكز التجارية.

## الضمانات الرئيسية لقيام المجلس بمهامه وجدواها

بناءً على الوثائق الرسمية والتحليلات المتعلقة بمجلس السلام الذي أسسه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، هناك عدة ضمانات قانونية وتنظيمية ودولية تهدف إلى منع استخدام المجلس كوسيلة لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على غزة أرضاً وشعباً. ومع ذلك، يُشار إلى أن هذه الضمانات تواجه انتقادات بأنها غير كافية، وخصوصاً مع السيطرة الأمريكية القوية على المجلس ومشاركة إسرائيل فيه، مما يثير مخاوف من «هيكل سيطرة موجود» يستمر دون تغيير جذري.

وفيما يلي بيان للتفاصيل الرئيسية للضمانات، المستمدة من ميثاق المجلس، وقرار مجلس الأمن ٢٨٠٣، والخطة الشاملة (٢٠١٠ نقطة):

### ١. الإطار الدولي والقانوني (قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣):

المجلس مستمد من قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٠٣ (٢٠٢٥)، الذي يؤيد الخطة الأمريكية، لكن يحدد إطاراً دولياً يشمل مشاركة دول متعددة (أكثر من ٦٠ دولة مدعوة، بما في ذلك دول عربية مثل السعودية، الإمارات، قطر، والمغرب). هذا يهدف إلى توازن النفوذ الأمريكي - الإسرائيلي من خلال عضوية دولية، حيث يمنح العضوية الدائمة (بتعهد

مالي مليار دولار أو أكثر) نفوذاً في القرارات، مما يقلل من السيطرة الحصرية للولايات المتحدة أو إسرائيل. ويؤكد القرار على عدم استبدال الأمم المتحدة، بل تكميلها، مع التركيز على التنسيق الدولي لضمان عدم تحول المجلس إلى آلية أحادية الجانب.

### ٢. الانسحاب الإسرائيلي التدريجي ومنع الضم أو الاحتلال الدائم:

ينص البند ١٦ من الخطة الشاملة صراحة على أن «إسرائيل لن تحتل أو تضم غزة»، وأن قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) ستسحب تدريجياً بناءً على «معايير وجدول زمني» محددين، مع الاحتفاظ فقط بحضور أمني محدود على الحدود حتى يُعتبر غزة آمنة. هذا يشمل انسحاباً مرحلياً مع تقدم الاستقرار، وإلا سيستمر الإعمار في «مناطق خالية من الإرهاب» فقط، مما يمنع السيطرة الدائمة.

إسرائيل تسيطر حالياً على حوالي ٥٣٪ من غزة، لكن الخطة تمنع إنشاء مستوطنات دائمة أو سيطرة كاملة، مع معارضة أمريكية صريحة لأي ضم (كما في تصريحات وزير الخارجية ماركو روبيو).

### ٣. القوة الدولية للاستقرار (ISF) كبديل أمني:

نشر قوة ISF (٢٠,٠٠٠ جندي و١٢,٠٠٠ شرطي من دول غير إسرائيلية، مثل إندونيسيا، كازاخستان، والمغرب) للإشراف على الأمن، مع التركيز على أن الشرطة الفلسطينية تكون الوكالة الأمنية الرئيسية، مدعومة بـ ISF لا العكس. هذا يمنع السيطرة الإسرائيلية المباشرة، حيث تقود ISF جنرال أمريكي (جاسبر جيفرز)، وتشمل دولاً إسلامية لضمان التوازن.

### ٤. اللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG) كجهة فلسطينية انتقالية:

اللجنة الوطنية لإدارة غزة NCAG هي لجنة فلسطينية تكنوقراطية (غير منتخبة) تتولى الإدارة اليومية لغزة، تحت إشراف المجلس لكن مع تمثيل فلسطيني مباشر، وتعمل كجسر نحو عودة السلطة الفلسطينية بحلول ٢٠٢٧. هذا يضمن سيطرة فلسطينية انتقالية، مع High Representative (نيكولاي ملادينوف) كحلقة وصل لمنع التدخل المباشر. ومع ذلك، NCAG حالياً مقيمة في مصر بسبب رفض إسرائيل دخولها غزة.



## ٥. الشفافية والإشراف الدولي عبر البنك الدولي:

إدارة التمويل (٧٠ مليار دولار تقديريًا) عبر صندوق يديره البنك الدولي كأمين محدود، مع رقابة على الصرف لضمان عدم استخدام الأموال لتعزيز السيطرة الإسرائيلية، بل للإعمار والتنمية الفلسطينية. رئيس البنك (أجاي بانغا) عضو في المجلس، مما يضيف طبقة دولية مستقلة.

هذه الضمانات مبنية على الإعلانات الرسمية والتحليلات حتى فبراير ٢٠٢٦، وقد تتطور مع تقدم التنفيذ أو اجتماعات المجلس المقبلة.

## الضمانات لا تبديد المخاوف

وعلى الرغم من هذه الضمانات، فهناك مخاوف من أن المجلس يعزز «هيكل سيطرة موجود» بسبب رئاسة ترامب الدائمة، ومقعد إسرائيل في المجلس، وعدم تمثيل فلسطيني مباشر؛ مما قد يجعله أداة لمصالح أمريكية - إسرائيلية. كما أن الخطة تتجاهل بعض قرارات المحكمة الجنائية الدولية، وتعتمد على نزع سلاح حماس دون ضمانات متبادلة.

وتتزايد هذه المخاوف مع غياب الضمانات أو طرح الآليات التي تلزم إسرائيل بتنفيذ البند ١٦ من خطة ترامب للسلام، أو يمنعها من إفشال أي من الخطط المطروحة من قبل المجلس؛ لعدم نص وثيقة السلام أو ميثاق المجلس على أنها ستواجه عقوبات فورية أو فعالة إذا أقدمت على تقويض ما يتم بذله من جهود لإطلاق السلام.

وبناء عليه يصبح للمخاوف الفلسطينية ما يؤيدها وفقًا للاعتبارات التالية:

**إمكانية الإفشال:** إسرائيل تخطط لعمليات عسكرية محتملة في غزة رغم وقف إطلاق النار، كما كشفت تقارير عن خطط لـ«عمليات واسعة» لنزع سلاح حماس بالقوة إذا لم يتقدم النزاع السلمي.

كما تقوض نتياهو المرحلة الثانية من الوقف بمنع دخول NCAG إلى غزة، مما يجعلها تبدو «غير قابلة للحكم» ويبرر استمرار السيطرة الإسرائيلية.

إسرائيل انتهكت الوقف أكثر من ١٦٢٠ مرة بين أكتوبر ٢٠٢٥ وفبراير ٢٠٢٦ دون عقوبات مباشرة.

غياب العقوبات الفعالة: يحمي الدعم الأمريكي (مثل فيتو

في مجلس الأمن) إسرائيل من عقوبات دولية فورية، كما في تجارب سابقة مثل أوصلو، حيث سمح النهج التدريجي لـ«المعطلين» (spoilers) بتقويض الجهود دون عواقب. ويعاني المجلس من ضعف في الآليات، مما يسمح لإسرائيل بتقويض الجهود دون مساءلة فورية. حتى مع اقتراحات لعقوبات (مثل تجميد أصول أو حظر أسلحة)، فإن الولايات المتحدة ستحول دون تنفيذها، كما في حالات سابقة.

**الاعتراضات والضغط:** هناك انتقادات دولية (مثل من خبراء الأمم المتحدة) تدعو لعقوبات على الانتهاكات، لكنها غير ملزمة.

والخطة تفتقر إلى «عقوبات واضحة» لعدم الامتثال، مما يسمح لإسرائيل بتأخير الانسحاب أو الإعمار دون خسائر كبيرة، وبخاصة مع سيطرتها على ٥٣٪ من غزة. ومع ذلك، قد يؤدي إفشال الجهود إلى تآكل الدعم الأمريكي، أو الضغط من أعضاء المجلس (مثل دول الخليج)، لكن ذلك غير مضمون.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إنه رغم الضمانات مثل قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ والانسحاب التدريجي، فإن إسرائيل قادرة على تقويض بعض الجوانب دون عقوبات فورية بفضل الحماية الأمريكية، مما قد يهدد الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

## الجلسة الأولى للمجلس في ١٩ فبراير ٢٠٢٦ ونتائجها

في ١٩ فبراير ٢٠٢٦ عقد «مجلس السلام» جلسته الأولى في معهد السلام الأمريكي - الذي أعيد تسميته بـ: «معهد دونالد ج. ترامب للسلام» - مما يعكس السيطرة الشخصية للرئيس الأمريكية على المجلس - الذي تم تدشينه بوصفه محاولة أمريكية لصناعة «وعاء دولي» جديد يتجاوز منطلق المؤتمرات الموسمية إلى منطلق المؤسسة: أي الجهة التي تُموّل وتنسق وتضع شروطًا، ثم تُحوّل التمويل إلى أداة حكم فعلي على الأرض، لا مجرد دعم إنساني.

وحضر الجلسة جميع الدول المنضمة إلى المجلس تقريبًا. كما شاركت أكثر من ٢٠ دولة أخرى بصفة مراقب، وفقًا لما صرح به مسؤول أمريكي، وتشمل هذه الدول



الحليفتين الآسيويتين اليابان وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى الهند وتايلاند، ويشمل المراقبون الآخرون بريطانيا والاتحاد الأوروبي، إلى جانب دول أعضاء هي النمسا وكرواتيا وقبرص وجمهورية التشيك وفنلندا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا. وشاركت النرويج وسويسرا أيضا بصفة مراقبين، وكذلك المكسيك وسلطنة عمان.

وشملت الموضوعات التي ناقشتها الجلسة: إعادة إعمار غزة، وجهود المساعدة الإنسانية، ونشر قوة الاستقرار. وقد ظهر من خلال الجلسة أن المجلس لا يريد التعامل مع غزة باعتبارها ملف إغاثة وإعمار منفصلاً، بل باعتبارها عقدة إعادة تصميم ترتيبات ما بعد الحرب: من يضبط الأمن؟ من يدير الإدارة اليومية؟ ومن يملك حق العبور إلى غزة وتوزيع الموارد؟ ولذلك جاءت مخرجات الجلسة أقرب إلى «حزمة تشغيل» لمسرحة ما بعد الهدنة منها إلى إعلان نوايا عام.

ويمكن إجمال أبرز ما خرجت به الجلسة الأولى من نتائج في ثلاثة ملامح رئيسية هي:

### الملح الأول: الإعلان عن تعهدات تمويلية

تم الإعلان خلال الاجتماع الافتتاحي في 19 فبراير 2026، عن تعهدات مالية أولية من عدة جهات، من أجل إعادة إعمار غزة بعد الصراع، والتي تشير التقديرات إلى تكلفتها الإجمالية قد تصل إلى 03 مليار دولار (حسب البنك الدولي) و70 مليار دولار أو أكثر (حسب الأمم المتحدة). ووفقاً لما ورد في الجلسة الافتتاحية، فإن الجهات التي أعلن عن مشاركتها في التمويل هي:

- الولايات المتحدة الأمريكية: 10 مليار دولار لدعم عمليات مجلس السلام بشكل عام، بما في ذلك الإشراف على إعادة الإعمار والأمن في غزة. وهذا التعهد غير محدد بشكل كامل لاستخدامات معينة، ويحتاج إلى موافقة الكونغرس، مع مخاوف حول مصدر التمويل.

- تسع دول مشاركة: تعهدت مجتمعة بـ7 مليار دولار كدفعة أولى للإغاثة وإعادة الإعمار في غزة. الدول هي: كازاخستان، أذربيجان، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، البحرين، قطر، السعودية، أوزبكستان، الكويت. والتفاصيل المعروفة لحصص بعض الدول، هي: الإمارات العربية المتحدة: 1.

2 مليار دولار؛ وقطر: 1 مليار دولار؛ والسعودية: 1 مليار دولار على مدار السنوات القليلة المقبلة؛ والكويت: 1 مليار دولار. أما حصص باقي الدول فغير محددة بشكل فردي في الإعلانات الرسمية، لكنهم يساهمون بـ2,8 المتبقية من إجمالي السبعة مليارات المعلن عنها.

- الأمم المتحدة: تتعهد بـ2 مليار دولار للمساعدات الإنسانية.

- الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA): يجمع 70 مليون دولار لمشاريع متعلقة بكرة القدم في غزة.

### ملاحظات على التعهدات التمويلية:

1. إسرائيل رفضت المساهمة المالية في إعادة الإعمار، على الرغم من أنها هي من قامت بتدمير القطاع.

2. هذه التعهدات تمثل جزءاً أولياً، حيث يتطلب العضوية الدائمة في المجلس دفع مليار دولار على الأقل، وقد تكون هناك مساهمات إضافية من دول الخليج وغيرها لتغطية التكاليف الكلية.

3. سيتم إيداع التعهدات الأولية في (صندوق إعادة إعمار وتنمية غزة) – الذي يديره البنك الدولي كأمين محدود تحت إشراف المجلس – والبنك هو الآلية الرئيسية لتلقي التبرعات والمساهمات الدولية لإعادة الإعمار الواردة من الدول والمنظمات؛ وصرحها وتوزيعها لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية في غزة، وفقاً لتوجيهات وتعليمات مجلس السلام مباشرة.

ويتولى البنك ضمان الشفافية والرقابة، ومكافحة الفساد، وتقليل مخاطر الاستثمار الخاص؛ كما يستخدم خبرته في الأسواق المعقدة لجذب استثمارات إضافية وتحقيق قيمة تمويلية تصل إلى أكثر من 100 مليار دولار على المدى الطويل؛ فضلاً عن تقديم تقديرات التكلفة، حيث شارك (بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) في تقدير تكلفة إعادة الإعمار بحوالي 03 مليار دولار (في تقرير مشترك صدر مؤخراً)، وهو رقم يُعتبر أساساً للخطط، مع تقديرات أخرى تصل إلى 70 مليار دولار.

ويشارك رئيس البنك (أجاي بانغا) في مجلس السلام (في اللجنة التنفيذية أو التشغيلية)، إلى جانب شخصيات مثل جاريد كوشنر وتوني بلير ومسؤولين أمريكيين. وقد أثارت هذه المشاركة انتقادات بشأن حيادية البنك وسمعتها.



لكنها تُرى من جهة أخرى كوسيلة لتوفير مصداقية وإشراف مستقل على العملية.

ع. ستحصل الدول المشاركة ماليًا في إعادة الإعمار عبر مجلس السلام على امتيازات غير مباشرة، تركز على العوائد الاستثمارية والنفوذ، دون ضمانات رسمية معلنة بشكل كامل (التفاصيل مستمدة من تقارير حول الصندوق الذي يديره البنك الدولي)، وتشمل:

**العضوية الدائمة:** تتطلب تعهدًا بمليار دولار كحد أدنى للتجديد بعد ٣ سنوات، مما يمنح الدول نفوذًا في اتخاذ القرارات حول صرف الأموال.

**العوائد الاستثمارية:** فرص ربح عالية، مثل عوائد تصل إلى ١٧٥٪ في السنة الأولى للمستثمرين السيادةيين، واحتكارات لشركات (مثل احتكار لـ ٧ سنوات في اللوجستيات لشركة Gothams LLC مع ربح ٣٠٠٪).

**النفوذ السياسي:** مشاركة في الإشراف على الإعمار، مما يعزز دور الدول (مثل دول الخليج) في الاستقرار الإقليمي، مع ضمانات أمنية من خلال ISF.

**الإغفاءات والحوافز:** حوافز غير مباشرة مثل الوصول إلى أسواق جديدة في غزة المعاد إعمارها، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة.

وقد أثارت هذه الامتيازات انتقادات بأنها تحول الإعمار إلى فرص ربح للنخب، مع إدارة الصندوق عبر البنك الدولي لضمان الشفافية. التفاصيل قد تتطور في اجتماعات مستقبلية.

٥. على الرغم من أن قيمة ما تم الإعلان عنه من تعهدات مالية لا تكفي لإعمار غزة (الذي تُقدّر كلفته بعشرات المليارات)، لكنها تكفي سياسيًا لتثبيت المجلس باعتباره قناة التمويل الأولى، أي القناة التي تستطيع لاحقًا أن تُحوّل المال إلى شرط: من يحصل على التمويل، وتحت أي آليات رقابة، وبأي ترتيب أولويات، وبأي جهات تنفيذ محلية؟ هنا يصبح «التمويل» ليس رقمًا فقط، بل مدخلًا لتأسيس شرعية موازية: شرعية القدرة على الدفع، التي قد تنافس شرعية التمثيل السياسي أو الشرعية الأمامية التقليدية.

## الملح الثاني: ربط الإعمار منذ اليوم الأول بترتيبات أمنية

أكدت الجلسة الأولى للمجلس على أن البداية العملية لأية خطوة تنفيذية في غزة مرتبطة بانتشار القوة الدولية للاستقرار (International Stabilization Force - ISF)، التي ستكون مسؤولة عن الأمن في غزة؛ وستبدأ الانتشار في رفح.

وتشمل خطط القوة الدولية للاستقرار ٢٠,٠٠٠ جندي و١٢,٠٠٠ شرطي لضمان الاستقرار ودعم الحكم المدني.

وقد تعهدت خمس دول رئيسة بإرسال قوات، مع دعم إضافي من دول أخرى في التدريب. وتتمثل الدول التي تعهدت بإرسال قوات بأعداد محددة في كل من: إندونيسيا؛ وتعهدت بإرسال ٨,٠٠٠ جندي (تشمل وحدات هندسية وطبية)، وستكون نائب قائد القوة؛ وكازاخستان؛ سترسل عددًا غير محدد من الجنود، بما في ذلك وحدات طبية ومراقبين؛ والمغرب؛ سترسل عناصر شرطة (عدد غير محدد)، مع التركيز على الشرطة بدلًا من الجنود، بالإضافة إلى برامج تدريب للشرطة الفلسطينية، وبرنامج لنزع التطرف؛ وكوسوفو؛ عدد غير محدد من الجنود؛ وألبانيا؛ عدد غير محدد من الجنود.

وهناك دول عربية لا تشارك عسكريًا مباشرة في ISF، بل تركز على الدعم اللوجستي والتدريبي لتلك القوات؛ وتعد مصر والأردن هما الدولتين الرائدتين في هذا الشأن حيث تتولى تدريب الشرطة الفلسطينية؛ حيث تفود مصر (مع الأردن) برنامج تدريب الشرطة الفلسطينية الجديدة ضمن قوة الاستقرار الدولية (ISF)؛ إذ أعلن الممثل الأعلى لمجلس السلام (نيكولاي ملادينوف) أن التدريب يتم في مصر، مع اقتراح مصري لتسريع العملية. هذا يشمل آلاف المتقدمين لجهاز الشرطة الانتقالي، لضمان الأمن الداخلي بعد نزع سلاح حماس.

ويُعتبر الدور المصري «براجماتيًا» لتجنب الفوضى في غزة، مع الحفاظ على مصالحها الأمنية في سيناء.

ويوصي الربط بين الإعمار وقوة الاستقرار، رغم منطقيته التقنية، أن المجلس يتبنى فرضية أمريكية/غربية كلاسيكية مفادها، أنه: لا إعادة إعمار بلا أمن، ولا أمن بلا بنية ضبط ميداني لا تُترك حصريًا للواقع القائم داخل غزة؛ ويفتح المجال للتساؤل عن مدى قبول تلك السياسة الصلبة؛ فالقوة الدولية تحتاج تفويضًا واضحًا وقواعد اشتباك



وممرات دخول؛ والشرطة المحلية تحتاج شرعية قبول اجتماعي، ومظلة سيادية، وقرارًا بشأن من يحمل السلاح ومن يُمنع.

وفوق ذلك، بدا من التغطيات أن التزامات الدول بالقوات ما زالت محدودة، مع تميّز إندونيسيا بتصريحات أكثر وضوحًا من غيرها حول الاستعداد، وهو ما يجعل «قوة الاستقرار» فكرة قابلة للعرقلة إذا لم تتحول إلى التزام فعلي متعدد الأطراف.

### الملح الثالث: نزع سلاح حماس/تحديداتها:

يُعتبر ملف نزع السلاح أبرز نقاط الخلاف والعقبة الرئيسية، حيث تربط التعهدات المالية والإعمار بحل هذا الملف إلى جانب انسحاب القوات الإسرائيلية. وهذا يفسر لماذا تحوّل الاجتماع إلى ساحة توتر كامنة حتى قبل أن تبدأ مرحلة التنفيذ: لأن أي مسار دولي يريد إدارة غزة دون حماس عمليًا يصطدم بحقيقة أن حماس ليست «حزبًا في البرلمان»؛ بل شبكة حُكم وسلاح وتمويل وموظفين وضبط اجتماعي.

وقد تم التشديد في الجلسة الأولى لمجلس السلام على ضرورة نزع سلاح حماس كشرط أساسي، من قبل كل من الرئيس الأمريكي ترامب، الذي أكد أن الوضع في غزة معقد للغاية. كما اتفقت الولايات المتحدة وإسرائيل (ممثلة بوزير الخارجية جديعون ساعر) على أنه لن يكون هناك إعادة إعمار واسعة قبل نزع سلاح غزة، واعتبرت واشنطن هذا الشرط أساسياً لبدء انتشار قوات حفظ السلام الدولية.

ويصر مجلس السلام (بقيادة أمريكية ودعم إسرائيلي) على نزع السلاح كشرط مسبق للإعمار والاستقرار، بينما يبقى الملف عالقاً بسبب رفض حماس التسليم الكامل، مع استمرار المفاوضات عبر وسطاء (مثل مصر وقطر)، وتفاؤل أمريكي نسبي بإمكانية التقدم التدريجي، لكن الوضع لا يزال ضبابياً ومعقداً حتى الآن (فبراير ٢٠٢٦). وهناك خطط مقترحة (مثل خطة لجنة التكنولوجيا من الفلسطينيين ٢٠٢٠ بنداً) لتقديمها في مارس ٢٠٢٦، تشمل نزع السلاح تدريجياً (بدءاً بالسلاح الثقيل ربما)، مع إمكانية «إيداع» الأسلحة أو دمج بعض العناصر في القطاع العام. من جهة حماس، لم توافق الحركة على نزع سلاحها بشكل كامل حتى الآن، وترفض الشروط الإسرائيلية والأمريكية المباشرة لذلك، ويركز موقفها على: ربط أي حوار عن مستقبل غزة بوقف كامل للعدوان الإسرائيلي أولاً؛

واستعداد محدود للتفاوض ضمن إطار وطني فلسطيني، لكن بدون خطة عملية واضحة مقدمة لها حتى اللحظة؛ ورفض أي وصاية دولية داخلية، مع قبول محدود بدور قوات دولية على الحدود فقط لمراقبة وقف إطلاق النار.

وقد ظهرت تقارير تفصيلية يوم الجلسة الأولى لمجلس السلام تشير إلى أن حماس تعمل على تشديد قبضتها الإدارية والأمنية والاقتصادية داخل غزة، عبر تعيينات وإعادة ترتيب مواقع نفوذ واستئناف جبايات/ضرائب، بما يعني أن الحركة تقرأ المجلس باعتباره تهديداً لموقعها، فتتحرك استباقياً لتقليل مساحة أي إدارة تكنوقراطية انتقالية قد يُراد لها أن تحل محلها؛ وهذه الديناميكية وحدها كافية لتفسير أن العقبة ليست «كيف سنبنّي؟» بل «من سيحكم أثناء البناء؟».

## التأثير المتوقع لنتائج الجلسة الأولى للمجلس

### أولاً: التأثير المتوقع على غزة

من زاوية التأثير المتوقع على غزة، فإن المجلس قد يُحدث أثرًا ملموسًا سريعًا فقط إذا تحولت التعهدات إلى تدفقات فعلية خلال أسابيع، وخصوصًا في الخدمات العاجلة (المأوى المؤقت، وإصلاح المرافق الحيوية، ودعم القطاع الصحي)، لأن هذه القطاعات لا تحتاج سنوات كي يظهر أثرها؛ لكنها تحتاج شرطًا واحدًا قاسيًا وهو: القدرة على التنفيذ الميداني بلا تعطيل وبلا ابتزاز.

فإذا بقيت قنوات الدخول محكومة بقيود سياسية/أمنية، أو بقيت الجهة المحلية القادرة على «الحماية» هي نفسها موضع نزاع، فإن أثر التمويل سيُختزل إلى مشاريع متناثرة تُستهلك في الضجيج، بدل أن تتحول إلى إعادة تشغيل حقيقية للاقتصاد والخدمات.

### ثانيًا: التأثير المتوقع على الشرق الأوسط

تكمن خطورة/أهميته التأثير الأوسع على الشرق الأوسط، في أن المجلس، إن نجح، سيخلق سابقة: إدارة نزاع عبر «مجلس دولي صغير نسبيًا»، يملك المال ويضع شروطًا ويؤسس ترتيبات أمنية على الأرض، بما يعيد توزيع النفوذ الإقليمي حول غزة من جديد: من يشارك في التمويل، ومن يشارك في القوة، ومن يصبح شريكًا في المعايير والشرطة والمشروعات؟ وإذا تعثر، فسيضيف طبقة جديدة من الاستقطاب: صراع على المرجعيات بين مسار



جديد تقوده واشنطن، ومسارات أممية/تقليدية قائمة، وهو ما بدأت تُشير إليه بوضوح حساسية بعض الحلفاء من «طموح المجلس» وكونه قد يُنافس الأمم المتحدة بدل أن يكملها.

## البيئة الإقليمية المضطربة وتأثيرها على قابلية التنفيذ

لا يمكن تحليل مجلس السلام بمعزل عن البيئة الإقليمية التي نشأ فيها، إذ جاء في لحظة تشهد إعادة اصطافاف جزئي في بنية النظام الإقليمي العربي – الدولي، في ظل تراجع مركزية بعض الأطر متعددة الأطراف وصعود مقاربات انتقائية تقودها تحالفات محدودة العضوية. فالمجلس لا يُنشئ آلية تنفيذية جديدة فحسب، بل يعيد توزيع أدوار الفاعلين حول غزة، مانحًا بعض الدول موقعًا تنفيذيًا مباشرًا في مَلَقِيّ الإعمار والأمن، ومُحدّثًا في الوقت ذاته مسافة وظيفية مع الأطر الأممية التقليدية، بما يعيد تعريف من يملك حق إدارة المرحلة الانتقالية.

## ويترتب على ذلك ثلاثة تحولات بنيوية متداخلة:

### التحول الأول:

انتقال بعض الدول العربية من موقع «الممول الخارجي» إلى موقع «الشريك في هندسة الاستقرار»، بما يعزز نفوذها التنفيذي لا الرمزي. غير أن هذا الانتقال يحمل كلفة سياسية؛ إذ يضع تلك الدول في موقع المسؤولية المباشرة عن نتائج الترتيبات الأمنية، لا عن تمويلها فقط، وهو ما يفرض عليها موازنة دقيقة بين التزاماتها الإقليمية وحساباتها الداخلية.

### التحول الثاني:

ارتفاع حساسية العلاقة بين المسار الأمريكي الجديد والمؤسسات متعددة الأطراف، وخصوصًا الأمم المتحدة، بما قد يولّد ازدواجية مرجعية في إدارة الملف. فوجود إطار تنفيذي محدود العضوية يتولى التنسيق الأمني والمالي خارج القنوات الأممية التقليدية قد يُفهم بوصفه إعادة توزيع للشرعية الدولية، لا مجرد تكامل وظيفي معها. وفي بيئة تتسم بتباين مواقف القوى الكبرى، فإن أي توتر مؤسسي يرفع كلفة التنسيق ويبطئ وتيرة التنفيذ.

## التحول الثالث:

إدراج غزة ضمن معادلة تنافس جيوسياسي أوسع، بحيث تصبح ترتيباتها الانتقالية جزءًا من توازنات إقليمية تتجاوز بعدها الفلسطيني المباشر. فالمشاركة في قوة الاستقرار أو في صندوق الإعمار لا تُقرأ فقط باعتبارها مساهمة تقنية، بل بوصفها تموضعًا سياسيًا داخل مشهد إقليمي يتسم بإعادة تشكيل التحالفات وتداخل الملفات الأمنية.

ومن ثم، فإن قابلية تنفيذ قرارات المجلس لا تتحدد فقط بمدى توفر التمويل أو وضوح التفويض، بل بمدى قدرته على العمل داخل بيئة إقليمية تتسم بتعدد مراكز التأثير وتباين حسابات المخاطر. فالهندسة المؤسسية في سياق ما بعد النزاع تفترض وجود حد أدنى من التوافق الإقليمي حول قواعد المرحلة الانتقالية؛ أما في غياب هذا الحد الأدنى، فإن أي ترتيبات – وإن بدت متماسكة على الورق – تبقى عرضة للاهتزاز عند أول اختبار ميداني.

وفي بيئة يغلب عليها منطق الشك المتبادل، وتداخل الأجنداث الوطنية مع الحسابات الدولية، فإن المجلس لا يواجه تحديًا ماليًا بقدر ما يواجه تحديًا في بناء مظلة سياسية إقليمية تحمي ترتيباته من التحول إلى ساحة تنافس إضافية.

## موقف حماس والسلطة من نتائج جلسة مجلس السلام

### أولًا: موقف حركة حماس

رفضت حماس بشكل قاطع النتائج والخطة المعلنة، معتبرة أن انعقاد الجلسة يأتي في ظل استمرار «جرائم الاحتلال» وخروقات اتفاق وقف إطلاق النار. وأكدت الحركة في بياناتها أن أي مسار سياسي أو ترتيبات بشأن غزة يجب أن ينطلق من وقف كامل للعدوان، وأن المجلس يمثل «وصاية دولية» أو محاولة لفرض طول خارجية دون مشاركة فلسطينية حقيقية. كما شددت على ضرورة وقف «الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة» قبل أي حديث عن إعادة إعمار أو نزع سلاح، مع الإشارة إلى استعدادها لتسليم الإدارة إلى لجنة تكنوقراط فلسطينية (NCAG) بشرط السماح بدخولها غزة، لكنها انتقدت غياب تمثيل فلسطيني حقيقي في المجلس نفسه.



## موقف السلطة الفلسطينية (بما في ذلك حركة فتح والرئاسة):

أبدت السلطة الفلسطينية انتقادًا شديدًا، وخصوصًا من حركة فتح، التي اعتبرت غياب التمثيل الفلسطيني في الاجتماع «مقلقًا»، ويشير إلى محاولة استبدال الأمم المتحدة ومجلس الأمن بألية أمريكية، مع حضور إسرائيلي، وأثارت السلطة مخاوف من فصل غزة عن الضفة الغربية أو تقسيم فلسطين.

رغم ذلك، هناك جهود للارتباط بالعملية عبر إنشاء «مكتب ارتباط» أو ضمانات سياسية لضمان دور السلطة في المستقبل، خصوصًا أن اللجنة التكنوقراطية (NCAG) ارتبطت ببعض شخصيات سابقة في السلطة. وعليه، فالسلطة ملتزمة بإصلاحاتها الداخلية، لكنها ترى في المجلس تهديدًا للشرعية الدولية والوحدة الفلسطينية.

بشكل عام، كلا الجانبين الفلسطينيين (حماس والسلطة) يعبران عن رفض أو تحفظ كبير تجاه النتائج، معتبرين أنها تفتقر إلى تمثيل فلسطيني حقيقي وتركز على مصالح خارجية (أمريكية – إسرائيلية) أكثر من حقوق الشعب الفلسطيني، مع التركيز على شرط وقف العدوان ونزع السلاح كعقبة رئيسة.

## التوصيات المطروحة لتخفيف مخاوف حماس والسلطة الفلسطينية

بناءً على التقارير الدولية حول مجلس السلام وخطته، يقترح خبراء ومنظمات – مثل مركز كارنيغي وتشاتام هاوس – في تحليلاتهم عدة توصيات، لتخفيف مخاوف حماس والسلطة الفلسطينية، التي تركز على غياب التمثيل الفلسطيني، والخوف من الوصاية الخارجية، والفصل بين غزة والضفة.

**ومن أبرز هذه التوصيات:** تعزيز التمثيل الفلسطيني: ضمان مشاركة فلسطينية حقيقية في مجلس السلام واللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG)، لتجنب الشعور بالوصاية. يُقترح ربط NCAG بالسلطة الفلسطينية بشكل وثيق لضمان الوحدة.

**التركيز على أفق سياسي:** التأكيد على مسار يؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة، مع إنهاء الاحتلال، لمواجهة مخاوف الفصل أو التقسيم.

**الضمانات الأمنية والاقتصادية:** تقديم حوافز مثل زيادة المساعدات، تعاون اقتصادي، وتجارة، بالإضافة إلى ضمانات أمنية من خلال قوة الاستقرار الدولية (ISF)

لضمان سحب إسرائيلي تدريجي ونزع سلاح متبادل.

**التنسيق الدولي:** صُتُّ القادة الفلسطينيين والعرب والأوروبيين على التنسيق للضغط على الولايات المتحدة لضمان احترام قرارات الأمم المتحدة، مع التركيز على وقف الانتهاكات الإسرائيلية قبل الإعمار.

**التدرج والمساءلة:** تنفيذ الخطة تدريجيًا مع آليات مساءلة لضمان تقدم ملموس، مثل تسليم المساعدات ونزع السلاح، لتعزيز الثقة.

هذه التوصيات غير رسمية، وتهدف إلى جعل الخطة أكثر قبولًا، لكنها تواجه تحديات بسبب رفض حماس والسلطة للمجلس ككل دون وقف كامل للعدوان. وانطلاقًا من الفرضية المركزية التي ترى في مجلس السلام محاولة لتحويل الإعمار إلى أداة لإعادة تنظيم الحكم والأمن، فإن أي توصيات تهدف إلى تخفيف الاعتراضات الفلسطينية لا ينبغي أن تُفهم كتنازلات إجرائية، بل كآليات لإغلاق فجوة الشرعية التي قد تُفشل عملية الهندسة المؤسسية برمتها.

فالمسألة ليست قبولًا سياسيًا شكليًا، بل ضمان أن تكون إعادة تنظيم السلطة جزءًا من أفق سياسي قابل للاستدامة.

وعليه، فإن تعزيز التمثيل الفلسطيني، وربط الإعمار بمسار سياسي واضح، وتدرج تنفيذ الترتيبات الأمنية، ليست توصيات تقنية، بل شروطًا لازمة لنجاح عملية إعادة التصميم المؤسسي.

## العقبات التي تعترض تنفيذ قرارات المجلس

وعند اختبار قرارات الجلسة على أرض الواقع، تظهر مجموعة العقبات الكبرى التي تتجاوز التفاصيل الإجرائية:

### أولها: عقبة الشرعية:

يجمع المجلس دولًا، ويموّل، ويقترح قوات، لكن من يمنحه حق هندسة مستقبل غزة سياسيًا وإداريًا إذا بدا التمثيل الفلسطيني غائبًا أو هامشيًا؟ فالإعمار ليس مجرد هندسة إسمنت؛ إنما هو سؤال «من يحكم؟» و«وفق أي تمثيل؟» وإن لم يَر المسار كجزء من أفق سياسي أوسع، فسُينظر إليه كتثبيت لواقع جديد: إعمار بلا سيادة،

كما أن أي توتر مؤسسي مع الأمم المتحدة يرفع كلفة التنسيق ويخلق ازدواجية في القنوات.

## مسارات تنفيذ قرارات المجلس واحتمالات نجاحها:

في تقدير احتمالي واقعي لمسارات التنفيذ، يمكن توقع الاحتمالات التالية:

### الاحتمال الأول:

وهو الاحتمال الأعلى في المدى القريب هو نجاح «جزئي» بنسبة تقارب 50-70٪ يتمثل في إطلاق حزمة مساعدات/إصلاحات خدمية سريعة تحت رقابة دولية، مع بقاء سؤال الحكم والأمن معلقًا أو مُدارًا بالحد الأدنى، لأن هذا هو الجزء الأقل كلفة سياسية والأكثر قبولًا دوليًا.

### الاحتمال الثاني:

وهو احتمال التعثر الواسع (30-40٪)، وسيبقى قائمًا إذا استمرت أزمة الدخول إلى غزة، أو إذا تحولت ترتيبات القوة/الشرطة إلى ساحة صراع مع حماس أو بين الدول المشاركة نفسها، أو إذا ارتفعت وتيرة التوتر الإسرائيلي - الفلسطيني بما يُعيد الهدنة إلى الهشاشة.

### الاحتمال الثالث:

وهو احتمال النجاح الكامل، ونسبته (أقل من 10-20٪)، ويعنى انتقال فعلي لإدارة تكنوقراطية مع قوة استقرار فعالة وتحبيد سلاح حماس بصورة مستقرة؛ ويظل هذا الاحتمال هو الأضعف، لأنه يتطلب توافقًا دوليًا نادرًا، وقدرة تنفيذ ميدانية عالية، وتنازلات متزامنة من أطراف لا تقدم تنازلات بسهولة.

ويشير التقدير الواقعي إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحًا يتمثل في تحقيق تقدم جزئي ذي طابع خدمي - إنساني (50-70٪)، مع بقاء قضايا الحكم والسلاح ضمن نطاق إدارة التوازنات لا حسمها. ويعكس هذا السيناريو حدود القدرة الدولية على إعادة هندسة المجال السياسي في ظل غياب تسوية نهائية، حيث يُدار النزاع بدل أن يُحل. أما احتمال النجاح البيئي الكامل فيظل محدودًا (أقل من 20٪)، نظرًا لارتفاع كلفة التوافقات السياسية المطلوبة وتعدد الفاعلين القادرين على التعطيل.

واستقرار بلا حل نهائي؛ وهذا الوضع يُضعف قابلية التنفيذ ويُغذي خطاب الرفض. وقد تتحول هذه الفجوة إلى مقاومة مجتمعية أو إلى رفض من فصائل وقوى تعتبر المسار «ترتيبًا فوقيًا» لا يملك أفقًا سياسيًا مقنعًا. وحتى الآن، تبدو الالتزامات بإرسال قوات محدودة/حذرة وفق التغطيات، ما يجعل من «قوة الاستقرار» المطروحة مجرد فكرة أكثر منها واقعًا جاهزًا.

### ثانيها: عقبة الدخول والسيطرة:

إذا تحقق وجود أية «لجنة إدارة» أو جسم تكنوقراطي، فإن نجاحه يتطلب: حرية حركة، وسيطرة على المعابر، وقدرة على دفع رواتب وتقديم خدمات، وحماية للمشاريع.

وذلك على النقيض مما أشارت إليه تقارير عن عجز لجنة/هيئة إدارة مدعومة أمريكيًا عن دخول غزة أصلًا بسبب قيود إسرائيلية، ومعنى ذلك أن أفضل تصميم مؤسسي على الورق قد يبقى بلا قيمة إن لم تُحل مسألة الوصول الميداني.

### ثالثها: عقبة الأمن العملي:

ليست قوة الاستقرار الدولية مجرد فكرة أخلاقية، بل منظومة تلزم دولًا بالمخاطر والخسائر والتورط، وفي بيئة مثل غزة يصبح السؤال الأكثر تعقيدًا هو: من الذي يضمن أمن القوة؟ ومن يملك حق استخدام القوة؟ وهل ستصبح القوة طرقيًا في الصراع بدل أن تكون «حكّمًا»؟ وإذا كانت الخطة تفترض نزع سلاح حماس، فهل يملك المجلس أدوات تنفيذ ذلك دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة؟

### رابعها: عقبة التمويل:

تُعطي التعهدات المالية، التي أعلنت عنها الجلسة الأولى للمجلس، انطلاقة سياسية؛ لكنها لا تُنتج إعمارًا مستدامًا ما لم تتوسع الالتزامات أو تُبنى آليات تمويل مرحلية؛ فالإعمار الفعلي يحتاج عشرات المليارات، وسنوات من العمل، وبيئة آمنة، وآليات شفافة تمنع الفساد والتسرب؛ وإذا لم تتوسع الالتزامات سريعًا، سيصبح المجلس «منصة سياسية» أكثر منه جهاز تنفيذ. ومع كل شهر تأخير يرتفع خطر «تسييس المعاناة» بحيث تُستعمل الأموال كأداة ضغط متبادل بدل أن تكون أداة استقرار. وقد تؤدي حساسية بعض الدول من إنشاء جسم جديد بصلاحيات واسعة إلى: بطيء التمويل، ورمزية المشاركة، أو وضع اشتراطات تُعقد القرار.



والإقليمية حول أدواره وحدود تفويضه، وبطبيعة العلاقة التي سيقومها مع الأطر الأممية القائمة.

ويشير التقدير الاحتمالي لمسارات التنفيذ إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحًا يتمثل في تحقيق اختراقات جزئية ذات طابع خدمي – إنساني، مع بقاء المسائل الأكثر حساسية – وفي مقدمتها مسألة الحكم وترتيبات السلاح – في نطاق إدارة التوازنات لا صمها. أما الانتقال إلى إعادة تنظيم بنوية مستدامة فيظل احتمالًا مشروطًا بتوافقات سياسية أوسع لم تتبلور بعد. وعليه، فإن مستقبل مجلس السلام لن يُقاس بحجم التعهدات المعلنة، بل بقدرته على الانتقال من منطق «تنسيق التمويل» إلى بناء إطار شرعي وعملي لإدارة المرحلة الانتقالية. فإذا نجح في تقليص فجوة الشرعية ومواءمة الترتيبات الأمنية مع التوازنات المحلية، فقد يشكل سابقة في إدارة النزاعات عبر آليات دولية محدودة العضوية. أما إذا بقي رهين التنافس المؤسسي والاشتراطات المتبادلة وصراعات النفوذ، فسيُضاف إلى تجارب انتقالية أخرى اصطدمت بحدود الهندسة الخارجية في بيئة سياسية غير مستقرة.

إذا بدأت حماس بتوسيع تعيينات إدارية/أمنية وعودة جبايات بشكل أوسع فهذا مؤشر على أنها تُغلق المجال أمام أي إدارة بديلة، وإذا ظلّت الجهة التنفيذية المدعومة دوليًا عاجزة عن دخول غزة فذلك مؤشر على أن المجلس يملك المال ولا يملك المفاتيح، وإذا بقيت التزامات القوات الدولية «رمزية» أو محصورة في دولة أو دولتين فهذا مؤشر على أن «قوة الاستقرار» ستبقى شعارًا سياسيًا، وإذا تصاعد الجدل العلني حول شرعية المجلس وتقاطعها مع الأمم المتحدة؛ فهذا مؤشر على أزمة ثقة دولية قد تُترجم إلى بطء التمويل أو انسحاب دعم.

وفي المقابل، إذا ظهرت آلية دخول واضحة للفرق التنفيذية، وتدفقت الأموال عبر قناة شفافة، وأعلنت عدة دول التزامًا عمليًا بقوات/شرطة مع قواعد عمل محددة، فهذه كلها مؤشرات على أن الجلسة الأولى لم تكن مجرد إطلاق إعلامي بل بداية مسار قابل للحياة.

## الخاتمة

تكشف قراءة مسار إنشاء مجلس السلام وانعقاد جلسته الأولى في ١٩ فبراير ٢٠٢٦ أن المجلس لا يمثل مجرد إطار تمويلي لإعادة إعمار غزة، بل محاولة لإعادة تنظيم مرحلة ما بعد الحرب عبر الربط المؤسسي بين التمويل والحوكمة والترتيبات الأمنية.

فقد جاءت مخرجات الجلسة الأولى – من تعهدات مالية، ومقترحات قوة استقرار، وربط الإعمار بشروط أمنية – لتؤكد أن الإعمار يُطرح هنا بوصفه أداة لإعادة تشكيل البيئة السياسية، لا مجرد استجابة إنسانية لآثار الحرب.

غير أن هذا الطموح المؤسسي يصطدم ببنية واقع معقد تتداخل فيه اعتبارات الشرعية والتمثيل والسيادة مع توازنات القوة الميدانية. فنجاح أي إدارة انتقالية في غزة لا يتوقف على حجم التمويل المتاح، بل على قدرتها على اكتساب قبول محلي، وضمان حرية الحركة والتنفيذ، وتفادي التحول إلى طرف في صراع قائم بدل أن تكون إطارًا لإدارته. كما أن قدرة المجلس على التحول إلى مرجعية مستقرة تبقى رهينة بمدى توافق القوى الدولية



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



**مركز الخليج للأبحاث**  
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation Geneva**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel:+44-1223-760758  
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

Avenue de  
Cortenbergh 89  
4<sup>th</sup> floor, 1000  
Brussels  
Belgium



@Gulf\_Research\_Centre @grcnet @grcnet @grcnet

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع